

## كلية المستقبل الجامعة

### قسم القانون

المادة: قانون العمل و الضمان الاجتماعي/ صباحي +مسائي

ا.م.د عبدالرحمن عبدالله الصراف

### المحاضرة الثالثة

#### اسباب ظهور قانون العمل

١- علاقات العمل في العصور القديمة : كان يقوم على اساس الرق اي وجود علاقة تبعية بين العبد و السيد. كان العبد كأبي سلعة اخرى يباع و يشتري و كان السيد يستغل قواه الجسدية و الفكرية.

٢- علاقات العمل في العصور الوسطى:

أ- النظام الاقطاعي : نظام الاقنان كان العبد ( القن ) ملحقا بارض السيد فتنقل ملكيته بانتقال ملكية الارض. و لا يوجد تنظيم قانوني لعلاقة العمل.

ب- نظام الطوائف : شبيه بالنقابات حيث تم تحديد ساعات العمل و تحريم العمل الليلي و تقرير العطل ، وكانت علاقة العمل في ظل هذا القانون تقوم على اساس تنظيمي وليس عقدي لذلك لم يكن هناك حاجة لتدخل المشرع في تنظيم هذه العلاقة.

٣- علاقات العمل في ظل مبدا الحرية الاقتصادية: بعد الثورة الفرنسية ساد مبدا الحرية الفردية و الاقتصاد الحر جنبا الى جنب مع قاعدة العقد شريعة المتقاعدين مما ادى الى التأثير على علاقة العمل، وذلك بتأكيد حرية الافراد في مجال العمل و عدم التدخل في نظامه و اطلقت الحريات ومنها حرية العمل، وتم الغاء نظام الاقنان و الطوائف ثم منعت التكتلات العمالية كالنقابات على اعتبارها تؤثر على الحرية الفردية.

#### نتائج مذهب الحرية الفردية على علاقات العمل:

ان حرية اصحاب العمل في تنظيم شؤون العمال وخضوعهم لقانون المنافسة قد دفع هولاء الى السعي لتحقيق ربح اكبر و باقل نفقة، فكان ان يجري العمل في ظل ظروف صعبة لوسائل الراحة و الصحة فضلا عن انخفاض الاجور ، وادى انتشار الوسائل الميكانيكية الى تعرض العمال لمخاطرها و ولم تكن قواعد القانون المدني الفرنسي تتكفل بحمايتهم.

ان الوضع السيئ هو الذي دفع المشرع الى ان يخرج عن فكرة الحرية، فصدر في فرنسا قانون  
تحريم تشغيل الاطفال دون سن الثامنة عشر باثنتي عشر ساعة في اليوم

## المحاضرة الرابعة

### العوامل التي ادت الى تدخل الدولة في تنظيم علاقات العمل

#### اولا: الاعتبارات الاجتماعية

١- العامل الفكري : نادى بعض المذاهب بوجود تحسين ظروف العمل في ظل النظام  
الراسمالي، كما نادى بعضها الاخرى الى وجود القضاء على النظام الراسمالي و بعدها صدرت  
التشريعات العمالية بخصوص مسؤولية اصحاب العمل في التعويض عن اصابات العمل  
والقوانين النقابية.

٢- العامل القانوني: اصبحت الدولة تتدخل في تنظيم علاقات العمل لغرض اعادة التوازن بين  
طرفي العقد.

٣- النظام العمالي: حصول العمال على حق التصويت و تكوين الاحزاب والتنظيم النقابي

#### ثانيا : الاعتبارات السياسية و الاقتصادية:

اصبح المشرع يتدخل في تشريعات قوانين العمل و تنظيم الاقتصاد الوطني هو الدافع للتشريع.

## المحاضرة الخامسة

### تطور قانون العمل في العراق

طبقت احكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالمعاملات ومنها علاقة العمل و كانت تعرف في  
الفقه الاسلامي بعقد (اجارة الاشخاص) و نظمت مجلة الاحكام العدلية علاقة العمل في كتاب  
الاجارة م ٤٢١ و قسمت الى اجارة الاشياء و اجارة الاشخاص. و بعد استقلال العراق عام  
١٩٢١ ظل العمل مستمدا من مجلة الاحكام العدلية لغاية نفاذ القانون ٤٠ لسنة ١٩٥١ و تم  
الاهتمام بشؤون العمال في الاتفاقيات التي اقرها مؤتمر العمل الدولي منذ ١٩١٩ الى عام  
١٩٢١ كما تم انضمام العراق الى منظمة العمل الدولية عام ١٩٣٢ و صدرت قوانين منها  
قانون حصر المهن بالعراقيين رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ و قانون العمال رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ الذي  
بين شروط العمل وساعته و التعويض عن الوفاة و العاهة و المرض و تاليف النقابات.... ثم  
جرى التعديل على القانون عام ١٩٧٢ لتوسيع اسس و مبادئ قانون العمال ثم شرعت الحوكمة  
قانون العمل رقم ١ لسنة ١٩٥٨ و قد جاء في ١٤ فصلا في اصابات العمل و تفتيش العمل و  
تحديد الاجور و التعويض... و صدرت عدة تعديلات به. كما صدر القانون ١٥١ لسنة ١٩٧١

الذي استهدف جميع التزامات العراق العربية و الدولية في نطاق اتفاقيات العمل بالاضافة الى شموله بجميع فئات العمال و اقر بمنح المكافآت و وضع قواعد جديدة لانتهاء الخدمة ، كما اقام قضاء مستقلا للعمل كما اكد على التنظيم النقابي ثم صدر قرار اخر بتحويل عمال الدولة الى موظفين. ثم استمر العمل لحين صدور قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ و كان يهدف الى توظيف العمل في عملية بناء الاقتصاد الوطني. واخيرا صدر قانون العمل النافذ رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ و الذي سنتناول احكامه تباعا في هذه المحاضرات.

## المحاضرة السادسة

### مكانة قانون العمل في النظام القانوني

تعددت الاراء بشأن مكان قانون العمل في النظام القانوني:

- ١- راي يقول ان قانون العمل فرع من فروع القانون الخاص و ذلك لانه ينظم علاقات بين افراد العمال، واصحاب العمل، شان بقية فروع القانون الخاص كالقانون المدني.
- ٢- راي يقول بانه من على الرغم من ان قواعد قانون العمل تنظم علاقات بين الافراد، فقد خرجت هذه القواعد عن حدود المبادئ المعروفة عن القانون الخاص، و انتقلت الى حظيرة القانون العام بسبب ازدياد تدخل الدولة في تنظيم علاقات العمل بما لها من سلطة امرة كتنظيم النقابات و التشغيل و التدريب و ساعات العمل والاجازات و سن العمل ما يجعلها بالنظام العام لان فيها مصلحة للعامل و مصلحة المجتمع و حمايته و هذا ما يجعلها النظام العام ، فهي ليست مجرد تنظيم علاقة بين افراد تحدد حقوقا و التزامات متبادلة، بل انها تحدد حقوقا و التزامات اتجاه المجتمع، كما ان النقابات تجاوزت مجالها و اصبحت تمارس السلطة عامة في لجان كثيرة كلجان تفتيش العمل ولجان تحديد الاجور، كما ان القانون يوجب استشارتها عند اتخاذ التدابير المتعلقة بالعمل ، اي ان اختصاصها اصبح يتناول امورا هي من صلب القانون العام ، كل هذا يودي الى القول ان قانون العمل هو فرع من القانون العام.
- ٣- هنالك بعض الفقهاء من يذهب بان قانون العمل هو قانون مختلط ، ينتمي في نفس الوقت الى القانون الخاص و القانون العام و ذلك لانه يضم قواعد تنظم قواعد علاقات العمل الفردية من جهة ، ويحتوي على قواعد تتعلق بالقانون العام من جهة اخرى. و قد انتقد هذا الراي.
- ٤- هنالك راي يقول بان قانون العمل يعتبر قانون قائما بذاته، مستقلا عن القانون الخاص و عن القانون العام ، وانه قانون ينفرد بمميزات خاصة و خصائص لا يتسم بها اي قانون.